هل انتهي شهر العسل بين النظام المصـــــري والبـــــابا شنـودة

obeikan.com

obeikan.com

هل انتهي شهر العسل بين النظام المصري و البابا شنودة

بعد شهر عسل طويل بين نظام الرئيس المصري حسني مبارك و البابا شنودة الثالث امتد منذ ١٩٨١ وحتى الآن ٢٠٠٧ أي أكثر من ربع قرن فإن ملامح الطلاق ونهاية شهر العسل تبدو في الأفق. وفي الحقيقة فإن البابا شنودة تحديداً وهو بطريرك الكرازة المرقسية منذ عام ١٩٧١ كان يمسك بقاعدة التفاهم مع النظام بشدة و يرفض دائماً محاولات البعض من أقباط المهجر أو أقباط الداخل جره إلى معركة مع الدولة ولم يكن هذا السلوك من البابا شنودة سلوكاً يتفق مع طبيعة البابا , أو سياسة ثابتة للكنيسة المصرية في عهده. بل إن عهد البابا شنودة تحديداً اتسم بالتوتر الشديد مع النظام المصري في عهد السادات وكان الصراع بين البابا و السادات عنواناً كبيراً في السياسة في تلك المرحلة ووصل الأمر إلى الاحتجاج الكنسي العلني وعقد المجمعات الكنسية وإعلان هذا الاحتجاج عن طريقها وكذا صيام البابا أو تعطيل الاحتفالات الدينية المسيحية الأرثوذكسية في مصر كنوع من الاحتجاج وغيرها من أشكال هذا الاحتجاج.

ويمكننا أن نأخذ مقررات مجمع الآباء الكهنة و المجلس الملي وممثلي الشعب القبطي في المؤتمر المنعقد في البطريركية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ والذي جاءت قراراته على هيئة مطالب حول حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وعدم تطبيق الشرع الإسلامي وحماية الأسرة والزواج المسيحي ، وحول المساواة وتكافؤ الفرص وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية والوزارة والوظائف العليا وغيرها ، والدعوة إلى ضرب الاتجاهات الدينية الإسلامية المتطرفة وهي كلها مطالب تتهم النظام المصري في ذلك الوقت بالتمييز ضد الأقباط وبصرف النظر عن صحة هذا من عدمه إلا أن المناخ العام الذي ساد تلك الفترة هو الصراع بين الدولة والكنيسة ،

ولعل ذروة هذا الصدام كان قرار السادات بإلغاء تعيين البابا شنودة بطريركاً للأقباط الأرثوذكس وبابا للإسكندرية وتشكيل لجنة للقيام بمهام البابوية من خمسة أساقفة ، وذلك بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٨١ .

بداية شهر العسل

عقب اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات في ٦ / ١٠ / ١٩٨١ ثم تعيين الرئيس المصري حسني مبارك خلفاً له ، بدأت الأمور تهدأ بين الكنيسة والحكومة المصرية ، وكان البابا شنودة قد رفع دعوى قضائية لإلغاء قرار السادات رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة القضاء الإداري ، إلا أن تقرير هيئة مفوضي الدولة وقرار المحكمة جاء برفض الدعوى ، وتم حل الموضوع ودياً بصدور قرار من الرئيس المصري الجديد بإلغاء ذلك القرار ، وتزامن في ذلك الوقت أن البابا شنودة صعدت أسهمه جداً في الوسط القبطي باعتباره بطلاً قاوم السادات وبدأ يجمع كل خيوط السلطة الكنسية بل وغير الكنسية المتصلة بالأقباط ، وكذا تزامن ذلك مع صعود ما يسمى بأقباط المهجر وعلاقة بعض منظماتهم بالكيان الصهيوني أو الدوائر الأمريكية ، وكانت اللعبة تدار كالتالي أن يطالب أقباط المهجر بطلبات معينة غير معقولة فترفضها الحكومة المصرية ثم لا يرضى عنها البابا ولا يؤيدها دون أن يصدر قرار حرمان بشأن هؤلاء الطالبين ، ثم يطلب هو طلبات أقل تنفذها الحكومة وهكذا، المهم أن الصدام لم يقع قط بين الحكومة والكنيسة منذ عام ١٩٨١ .

تغيير كمي ونوعي في الظروف الكنسية والإقليمية والدولية

كان نجاح البابا شنودة في إمساك كل الأوراق القبطية في يده وتدخله في الأمور السياسية وتأييده المستمر لكل إجراءات الحكومة وخاصة في الانتخابات مثار اعتراض داخل الوسط القبطي ، البعض رأى أن تدخل البابا في السياسة مخالف لتقاليد الكنيسة المصرية ، والبعض اعتبر ذلك نوع من التخاذل لا يليق بالبابا ، وقد تصاعد تأثير ما يسمى بالعلمانيين الأقباط- أي من غير الأكليروس الديني الأرثوذكسي- في الآونة الأخيرة ، وقاموا بعقد أكثر من مؤتمر ، وحدث نوع من

التلاسن والانتقادات بين الكنيسة وهؤلاء ووصل الأمر إلى حد التكفير والتخوين ، ولعل البابا شنودة الذي يعاني من الشيخوخة أو من حوله من الأكليروس الموالين له شعروا بأن مكانة البابا تهتز ولا بد من فعل شيء لقطع الطريق أمام هؤلاء العلمانيين، وعدم ترك الساحة لهم ، ومن ثم ضرورة إظهار نوع من المعارضة للنظام وعدم ترك المساحة للعلمانيين بالإضافة فإن هناك ظروف دولية تتصل بصعود أهمية ما يسمى بالمجتمع المدني واهتمام أمريكي بموضوع الأقليات ومحاولة استغلالها واستخدامها لحساب السياسة الأمريكية ، وأخيراً ربما فكر البابا شنودة أن النظام المصري لم يعد قادراً على فعل شيء ، وأن الأفضل معارضته بدلاً من تحمل أوزاره أمام المجتمع المصري عموماً والقبطي خصوصاً .

موقف جديد وغريب

أبدى البابا شنودة نوعاً من الامتعاض حسب أحداث العياط الأخيرة ، وهي حوادث صدام بين المسلمين والمسيحيين في إحدى قرى الجيزة حول بناء كنيسة ، ورفع البابا شنودة مذكرة احتجاج للحكومة المصرية جديدة في مضمونها وصياغتها وغير معهودة بالنسبة للبابا في علاقته مع الحكومة من قبل ، وقد جاء حينها حسب رواية الأستاذ جمال أسعد " قبطي مصري معارض للبابا أيضاً " " أن كلمات مثل الوحدة الوطنية تشير إلى الفرقة الوطنية ، وأن هناك مشاكل تتعلق بجزء من المصريين وفي طريقها لأن تأخذ أبعاداً أخرى " ويرى المعارضون للبابا شنودة أن هذه المذكرة ليست إلا نوعاً من امتصاص الغضب القبطي يقوم به البابا وأن شهر العسل بين النظام والكنيسة لن ينتهي بسهولة ، إلا أن الأوساط المؤيدة للبابا ترى أن المذكرة احتجاج حقيقي ، وأن البابا هو الممثل الحقيقي والوحيد للأقباط ومن ثم فإن البابا قد خرج عن صمته لأنه رأى أن الكيل قد فاض بالأقباط بعد حدوث الحوادث الطائفية وأن من واجب البابا أن يتحدث باسم الأقباط وأن يبين مدى الظلم الواقع عليهم ، وأن هناك نوع من التواطؤ المؤسسي ومن الضروري تفعيل الأداء الأمني بطريقة لائقة.

المفاجأة

كل ما سبق كان في إطار المذكرات أو التصريحات غير الرسمية ولكن المفاجأة كانت في تصريحات رسمية منسوبة لأحد كبار الكهنة الأرثوذكس ، وهو لا يمكن أن يقول ذلك بدون موافقة البابا شنودة ، وهو القمص مرقص عزيز كاهن الكنيسة المعلقة الذي قال " أن المسيحيين سوف يعيدون النظر في تأييد جمال مبارك خليفة لأبيه وأنهم يرفضون التوريث بسبب استمرار النظام في سياسته التعسفية ضد الأقباط، وتجاهل حقوقهم في عهد الرئيس مبارك ، ولا أظن أن تتغير الأحوال ويحصل الأقباط على حقوقهم في عهد ابنه " ، وأضاف القمص مرقص عزيز " أن ما يحدث على الساحة الآن من اضطهاد للأقباط يذكرنا بما حدث في عهد أنور السادات بما يعيد فترة سبتمبر ١٩٨١ ، وأن النظام الحالي مغيب " .

وفي الإطار نفسه ظهر البابا شنودة في لقاء الأربعاء في نهاية شهر مايو ٢٠٠٧ وهو يبكي أمام الآلاف من الرعايا داخل الكاتدرائية الرئيسية في العباسية .

* * *

هل هو طلاق حقيقي بين النظام والكنيسة ، وهل تتكرر أحداث ١٩٨١ ، أم أن المسألة مجرد تقسيم أدوار للحصول على أكبر قدر من المكاسب في إطار الشد والجذب ، على كل حال فإن لغة وطريقة الانتقاد التي مارسها القمص مرقص عزيز توحي بأن المسألة خرجت من مجرد العتاب ، وحتى لو تم احتواء الموضوع وتحقيق مصالحة بين الكنيسة والدولة ، فإنها لن تعيش طويلاً ، ليس لأن البابا شنودة تغير ، ولكن لأن الظروف كلها تغيرت وكل الأمور تدفع في هذا الاتجاه . والله تعالى أعلم.